

عضو اللجنة العامة للمؤتمر في حوار - الميثاق :

مبادرة الرئيس حازت على موافقة الشعب في ٢٠ من سبتمبر



ما يحصل في مارب يدار من خارجها

مشروع المحطة الغازية يعتبر من الآن متعثر

كشف القيادي المؤتمري حسين حازب عن الخفايا التي تقف وراء ما يجري من مهرجانات واحتجاجات في مارب.. كما تطرق عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام في حوار مع «الميثاق» إلى مجمل ما تشهده المحافظة من نقص في الاحتياجات التنموية والخدمية فألى نص الحوار:

حوار/ منصور الغدره

وبطبيعة الحال هم يبدون من خارج المحافظة، ويجب ان يفهم الجميع ان الذي يحصل في مارب يدار من خارجها كما يدار في غيرها من المحافظات الأخرى.. وما يجب علينا حياج ذلك هو العمل ولا نفل متفرجين ننتظر ما سيقوله الآخرون..

إصلاح أنفسنا

محافظة مارب شهدت مؤخراً أحداثاً متسارعة.. تحالفات ومهرجانات واحتجاجات، وابتعباركم من وجهاء المحافظة.. ما حقيقة ما يحدث؟! - ما يجري في محافظة مارب لا يختلف كثيراً عما يجري في المحافظات الأخرى، وهي أجنده يبدو أنها أجنده عند أحزاب المعارضة وعند من يريدون الإثارة وعرقلة التنمية وعرقلة المسيرة الديمقراطية..

أجنده مرتبة ابتداءً من محافظتي عدن والضالع وانتهاءً بالمحافظات الشمالية ومنها محافظة مارب.. أي ان الذي يجري في مارب ليس بمعزل عن المحافظات الأخرى، والمسألة مسألة فعل سياسي يحد..

سيات وغفلة

لكن بماذا يقابل المؤتمر مثل هذه الأجنده..؟

بيد ان المؤتمر الشعبي العام في مارب لم يكن مرتباً حاله ولم يحسب لهذه القضايا أو أنه لم يكن متفاعلاً معها، باعتبار ان أهل مارب من الناس المؤيدين للدولة ومن المؤيدين للمؤتمر الشعبي العام وسياسته..

العناصر التي تحرك هذه الأمور هي مجموعة قليلة، ولو ان المستفيدين على المؤتمر في محافظة مارب يتفاعلون بنفس الطريقة التي تتفاعل بها الجهات الأخرى، لكان الحال مختلفاً تماماً، ليس هناك أية اشكالية على الاطلاق، وستكون كغيرنا..

سوء تصرفات

لكن أنت ممثل المحافظة في اللجنة العامة للمؤتمر..؟

صحيح أنا ممثل المحافظة، ولكن تم تكليفي بالإشراف والعمل في محافظات أخرى، إضافة إلى أننا أردنا ان نعطي فرصة للآخرين..

عندما لمست لدى البعض منهم تحسسات تركنا لهم الأمر، ومع ذلك لا نبخل بإسداء النصح لهم..

وخلاصة القول ان ما يجري في محافظة مارب ليس بقلعة متأخرة من قبل المعارضة، ولم يكن حدثاً غريباً، وما يجري فيها كسائر ما يجري في بعض المحافظات الأخرى، وهو فعل سياسي للمعارضة التي لها أجنده ترتبها على مستوى كل محافظة، والتجمعات في مارب لا تعلق، أي يجب التعامل مع الأمور بشكل واحد وعدم القلق من محافظة دون أخرى..

وأيضاً من حسن حظ المعارضة في محافظة مارب أنها أعطيت لها فرصة من قبل اشخاص، نتيجة سوء تصرفات إدارية وتنظيمية..

لا تلوم محلي مارب

مهام المجلس المحلي في المحافظة أغلبية مؤتمري.. ماذا لا تعكس هذه الملاحظات من خلاله..؟

المجلس المحلي مؤتمري فعلاً، ولا نحمله أي لوم.. المحافظة تفاعلت عندما وجدت في المحافظ التجارب والنشاط، وأهل مارب يختلفون عن غيرهم.. حيث ان طبيعة أهل مارب يعطون لأي مسئول يأتي إلى المحافظة «مشاوره»، ولذلك لا تلوم المجلس المحلي، وتلومه إذا سكت من الآن فصاعداً، لأنه حينما كان يحاول إيقاف أي خطأ اتهموه بعرقلة التنمية والوقوف أمام مصالح المحافظة، ما دفع به إلى ترك الأمور تسير حسب إرادتهم وعلى حالها.. وما يحدث الآن في مارب أننا منحنا فرصة للآخرين من خلال سوء تصرفاتنا وقصور أعمالنا ومن خلال الأفراد بالرأي.. فمحافظة مارب تدار في كثير من الأمور بصورة فريدة، حتى على المستويات البسيطة.. مارب لا يوجد فيها المكتب التنفيذي الذي لديه الخلفية الكافية عن كل صغيرة وكبيرة، وللأسف الكثير منا ينظر للوظيفة في مارب على أنها منحة يؤديها ويروح..

المجالس المحلية وإدارات المديرية في مارب نعاني قصوراً في كثير من الأشياء.. والذي كان حاصل في الفترة السابقة ان المعارضة تعرضت للتوبيخ المغناطيسي، واليوم خرجت من غيبوبتها وسياتها.. لذلك مطلوب من المؤتمر ان يستفيق هو الآخر، ولن يكون هناك أية اشكالية ولا أي أمر يخوف.. حتى الناس الذين في المعارضة منهم يحملون عقولاً منفتحة وليس عقولاً منغلقة ومتفهمون لجريبات الأحداث ويقروا ونقائهم، لأنهم يعرفون ويدركون نتائج وتبعات أية مشاكل أو اختلالات أمنية تحدث في المحافظة..

ما نعلمه انه تم تكليف المقاول من قبل وزارة الكهرباء، وأنا هنا أبرى وزير الكهرباء..

لماذا..؟

لأن ما أعلمه ان محافظ مارب أوصل إلى مؤسسة الكهرباء توجيهات لا أدري من.. هل هي من رئيس الوزراء أم من جهات أخرى وهنا لا بد ان يتم البحث والتحري، وحسب علمي ان المؤسسة هي التي بنت في الموضوع.. لأن الوزير كان غائباً لسفحه خارج اليمن حينها.. لكن في الأول والأخير كل المسؤول بحسب موقعه..

ونحن بصريح العبارة لا نريد ان نختلف في هذا الموضوع، ولا نريد ان يكون موضوعاً للمزايدة، والحل بسيط هو توزيع المشروع على مقاولين وليس على مقاول واحد.. لأنه في نهاية العام الجاري ٢٠٠٨ م إذا ما أرادت الدولة ان تجرب وتعمل اختبارات للمشروع في محطة التحويل في منطقة الحتاراش وفي معبر دون ان يكون مشروع الربط في مارب قد تم، فإن المغرضين والذين يريدون احباط هذا المشروع الاستراتيجي، سيقولون انظروا يا أبناء مارب «سرجوا» الكهرباء في عموم المحافظات ولم «يسرجوا» لكم، وبالتالي ستحصل المشكلة، فلا تصنع المشكلة في الحصة وتتحملاها مارب.

انا لا اتوقع ان المشروع سيفشل في مارب فقط بالطريقة هذه وإنما سيفشل المشروع في الجمهورية كلها..

كيف سيفشل..؟

سيرفض أبناء مارب تشغيل المشروع ما لم يكن هم أول المستفيدين.. ليس من حقنا ان نستفيد من هذا المشروع كما هو حق لكل مواطن يعني في ذلك، لماذا يتم تجاوزنا والرئيس وجه بان يتم ربط المحافظة كلها بالخطوة الغازية.

المشروع معرقل.

إذا ما تم استكمال المحطة ولم يتم استكمال مشروع الربط..؟

أخاف ان يتحول موقف الناس إلى موقف سلبي، لأنهم لن يستطيعوا ان يبرروا ذلك.. وهذه ستكون فرصة لمن يريد ان يعرقل المشروع.. ونحن لن نعرقله ولن نقف حجر عثرة أمامه.. لكننا سنكون أمام المواطنين ضعفاء لمنع أية مشاكل أو إشكاليات بشأن المشروع.

هل يعني انكم ستمنعون تشغيل المحطة..؟

نعتنى ألا نصل إلى هذا الحد ويجب تلافي أسباب ومسببات العرقلة من الآن، بل نرجو من المسؤولين ان يتلاقوا هذا الأمر ويحلو المشكلة، وتوجيهات الرئيس يجب ان تكون قرارات نافذة، ومنذ عام ٩٨ م قال لهم عندما تخطوا مشروع المحطة الغازية لا تتناصوا مديرية مارب.. للأسف ان الحكومة لم تخطط وعندما اكتشف الرئيس هذا الأمر وجه مرة أخرى بإدخال مديرية مارب.. أي ان المنفذين والمعتمدين دائماً هم سبب المشاكل..

مارب.. والتنمية

يشكو البعض من أبناء مارب غياب التنمية..؟

مارب قبل عام ١٩٨٢ م كانت منسية لم تعرف التنمية إلا بعد هذا التاريخ.. بعد زيارة الرئيس الأولى لها، ومن يقول ان التنمية غير موجودة مخطئ، هناك تنمية.. إلا ان هناك قصوراً في جانب الطرق والكهرباء، وبعض الجوانب مثلها مثل أية محافظة وأكبر قصور للدولة في المحافظة قصورها في مواجهة قضايا الناس..

اشكالية التوظيف

ما اشكالية التوظيف التي حدثت مؤخراً..؟

من اشكاليات مارب أنهم بدأوا بالتوظيف

في اجتماعات اللجنة العامة كونها تسمى لتوجهات المؤتمر وتضرب به..؟

طرحناها أكثر من مرة ومازلنا نطرحها، ونحن من يطالب بحقوق محافظة مارب من خلال موازنة الدولة ومن خلال النظام والقانون أي ان مطالبنا بحقوقنا من مجلس الوزراء، وليس من صافر.

ونقول للمزايدين: لا تزايدوا على أهل مارب، أهل مارب ملتزمون ومسالمون وينفذ النظام والقانون عندهم أحسن من أمارة العاصمة وعدن والمكلا وتعز واب حتى في المناقصات، ولا نعطي للفضية أكبر من حجمها الحقيقي.

مشروع الملياتر..!

أثيرت ضجة حول موضوع ربط مديرية مارب بالكهرباء الغازية.. أين تكمن المشكلة..؟

القيادة السياسية ومجلس الوزراء مهتمون ومصرون على تغطية مارب بالكهرباء الغازية بالتزامن مع الربط لبقية محافظات الجمهورية، فأعطوا توجيهات ورسدوا في الموازنة تكاليف باهظة.. لكن الموضوع عند التنفيذ بالطبع يحتاج إلى عقول.. والذي حصل لسبب لا نعرف حقيقته حتى الآن إنه تم تكليف مقاول واحد بتنفيذ الربط الشبكي في المديرية ١٤ للمحافظة وخلال فترة ستة- العام الجاري ٢٠٠٨ م، ومثل هذا العمل

مشروع بالملياتر

يسلم لمقاول بالتكليف

طرقا مضي

عليها ١٢ عاماً ولم

تنفذ حتى الآن

مستحيل، وفي نفس الوقت جرى الموضوع بصورة فريدة ودون علم لجنة المناقصات ودون علم المجلس المحلي بالمحافظة وهذا خطأ..

حل المشكلة

لماذا لا يعترض المجلس المحلي..؟

اعترض قبل يومين برسالة الأمين العام للمجلس المحلي وهي تعبر عن رأينا جميعاً رفعتها إلى وزير الكهرباء، وحل المشكلة هذه يتمثل بقبول رأي الأمين العام للمجلس المحلي ومضمونها يجب ان يوزع المشروع بين ١٠ مقاولين متمكنين مؤهلين سواء بمناقصة أو بتكليف، وبالتالي المشروع سينجح.. أما مقاول واحد على حد علمي انه يعمل منذ ثمانية أشهر لربط مديرية مدغل وحتى الآن لم يعمل شيئاً فيه، فهذا يدل على أنه مقاول غير مقتدر، وقبل هذا كله مشروع بالملياتر يتم تسليمه للمقاول بالتكليف.. نحن لا نعرف ما وراء هذه الحكاية..

خلاصة الموضوع ان العملية خاطئة مائة بالمائة وفيها انفراد بالرأي والذي اعرفه ان مجلس الوزراء أقر قرارات في هذا الجانب يشكر عليها وكان يفترض ان تنفذ التنفيذ الصحيح ويكون للمجلس المحلي معرفة حقيقية بما يجري ولا نريد ان يقال بعد ستة نحن اعطيناكم مشروع بم ١١ مليار ريال وكتمت السبب في عرقلته.. بينما العرقلة تتمثل في العقولة بهذه الطريقة.

أصل الحكاية

كيف تمت العملية؟

متأخرين وتعلموا أيضاً متأخرين، وعندما فتحو أعينهم على التوظيف كان قد أغلق أبوابه في محافظات أخرى..

في هذا العام مع ان الدولة رفعت مخصصات المحافظة من الدرجات الوظيفية وهذا طبعاً كان يفضل جهود المحافظ، الذي حصل عند تنفيذ التوظيف كان هناك قرار خاطئ وقرار فريدي وهو ان يتم امتحان المتقدمين للتوظيف من خريجات الثانوية العامة، وتم جمع «١٣٠٠» متقدمة في مكان واحد وبطريقة لا نعرف من هو رئيس لجنة الاختبارات ولا ماهي الاختبارات أو نتائجها.. وبالتالي هذه الآلية أدت إلى مشكلة وهي آلية ليست موجودة في الجمهورية كلها، لماذا نحن نختار القوانين لا توجد في محافظات أخرى.. وما يتم عليه التوظيف في المحافظات بعد تحديد حصة كل مديريةية على ثلاثة أسس: أقدمية التخرج أو أقدمية طلب التوظيف ومدى احتياج التخصص..

هذا الموضوع أدى إلى رد فعل سلبي، لذلك اتمنى إعادة النظر فيه من قبل المجلس المحلي الذي لم يكن له أي علاقة بهذا التوظيف، والموضوع كله جرى من قبل قيادة المحافظة ولا علاقة للمجلس المحلي أو مكتب الخدمة المدنية أو مكتب التربية بذلك..

فعل سياسي

كونك رئيس اللجنة التربوية بالمؤتمر الشعبي العام كيف تجد موقفك من اضرابات المدرسين.. وما صحة مطالبهم..؟

ما يجري من قبل التربويين فعل سياسي ليس إلا، والحكومة جادة بتنفيذ استراتيجيتها الأجر فملاً في عدن البالغ لدينا استكمال كل الإجراءات للصف وأ قد تم الصرف إلا أنهم مستمرين في الاضراب وهو ليس اضراباً بل هو غياب يجب مواجهته بالقانون.. بالنسبة لي في محافظة صنعاء استكملت ما على والمسلمات الوثائق والمسألة فقط إجراءات فنية، والمفترض ان تحدد آلية معينة وتفوض المحافظات بتنفيذ الاستراتيجية فالخلل يقف وراءه الموظفون في الوزارة.

مديرية أبو خمسة..!!

ما الأسباب الحقيقية لحدوث تقطعات لقاطرات الغاز في مديرية نهم..؟

حصلت تقطعات من قبل بعض الناس في مديرية نهم، فالمديرية كانت مقسمة إلى خمسة فمقاطرة تربوية.. يعني فيها، خمسة مراكز تعليمية.. كان هذا موضوعاً شاداً، وجد تلبية لرغبة مصلحة مجموعة أشخاص، مجلس النواب اعترض على الموضوع والمجلس المحلي كذلك.. أنا عندما تسلمت المكتب في المحافظة عام ٢٠٠٤ م أيضاً اعترضت واتخذنا قراراً بإلغاء الوضع القائم ودمجها في مكتب واحد، وصدر قرار بالدمج من المجلس المحلي والمحافظ وتم تنفيذه من بداية هذا العام لذلك حصلت الإشكالات والتقطعات.. وأخيراً أجمع أهل نهم على الدمج ووحدة العمل في مكتب واحد وانتهت المشكلة..

الحكم المحلي

كيف تجد مبادرة الرئيس في التعديلات الدستورية وخاصة موضوع الحكم المحلي؟

الرئيس طرح المبادرة للنقاش وكان يفترض من الآخرين بدلاً من ان يتخذوا منها موقفاً رافضاً ان يناقشوها.. والمبادرة في حد ذاتها جيدة، دقت الباب في مواضيع مهمة خاصة في موضوع توسيع الصلاحيات في الحكم المحلي وفيما يتعلق بقضية تشكيل لجنة الانتخابات.. هذه القضايا الزمن أثبت أننا بحاجة إلى إعادة النظر فيها..

والرئيس طرحها من هذا الباب وتنفيذاً لبرنامجها الانتخابي، ولو لم يكن ديمقراطياً زيادة على الزوم لكان أولى به أن يقدمها على أساس أعمال تنفيذية لأنه أخذ عليها موافقة الشعب في ٢٠ سبتمبر وليس مبادرة للحوار كونها وردت في برنامجها الانتخابي.

وفيما يتعلق بالنظام الرئاسي أنا شخصياً لدي تحفظ على هذا الجانب.. لا اعتقد أننا في اليمن بحاجة إلى هذا الكلام وشكل النظام القائم أفضل ومناسب لليمن وكل ما نحتاجه هو توسيع صلاحيات المجلس المحلي وإصلاحه في نفس الوقت.

كنت من المعارضين داخل اجتماعات اللجنة العامة على مسألة انتخاب رؤساء الوحدات الإدارية.. أما زلت عند موقفك؟

نعم لازلت عند موقف الرافض لهذه الفكرة وأنا مع توسيع الصلاحيات وإصلاح الحكم المحلي.. لأننا لم نجرب القاسم من الحكم المحلي تجربة كاملة ولم نقيم ماهو موجود لدينا من التجربة المحلية.. المشكلة ليست في النظرية أو في القانون المشكلة في بني آدم الذي لا يطبق القوانين واللوائح.. يعني أنا لست مع انتخاب المحافظين ومديري المديرية لأن الحل لن يكون في ذلك.